

انتقاد الغنوشي للرئيس التونسي يؤكد توتر العلاقة بينهما

رئيس البرلمان: اختيار الفخفاخ لم يكن الأفضل والحكومة لن تنال ثقة مجلس النواب



يقول عكس ما يفكر

أدلة على علاقة النهضة بأصناف الشريعة

وتابع عضو هيئة الدفاع "اكتشفنا أن أحد المتهمين كان يعمل بمنزل راشد الغنوشي (زعيم حركة النهضة) وفي نفس الوقت يلتقي كمال القضاة (مقهم رئيسي) ويتدرب معه على السلاح ولهم صور مشتركة".
والقضاة قتل مع عناصر إرهابية أخرى في عملية أمنية لمكافحة الإرهاب على أطراف العاصمة في فبراير 2014. وأوضح المحامي "العلاقات الجوفية تسمح لنا بالاعتقاد بأن هذا الملف كان يفترض أن يكون مطروحا في قضية اغتيال شكري بلعيد".
وتتهم هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي النهضة بالمسؤولية السياسية عن الاغتيالين بينما تنفي الحركة أي ضلوع لها في الجريمة.

وقال الرادوي "لم يعلن وزير الداخلية في المؤتمر الصحافي بعد الاغتيال يوم 26 فبراير 2013 التنظيم إرهابيا، إذ بقي تنظيم أنصار الشريعة يمارس نشاطه العلني إلى أن أنجز المهمة الثانية باغتيال الشهيد محمد البراهمي يوم 25 يوليو في نفس العام".
وكان وزير الداخلية آنذاك والقيادي في حزب حركة النهضة علي العريض، أعلن رسميا تصنيف أنصار الشريعة لتنظيم إرهابيا يوم 27 أغسطس، إثر ثبوت تورطه في الاغتيالين، كما أعلن عن ذلك في مؤتمر صحافي.
وقال المحامي "العلاقات بينهما (النهضة وأنصار الشريعة) جوفية ولا يمكن أن تكون معلنة لأنها تتعلق باقتيالات وجرائم".

تونس - قال محامي وعضو هيئة الدفاع عن السياسي الراحل شكري بلعيد، الأربعاء، إن الهيئة ترى علاقات ترابط بين حركة النهضة والتنظيم المصنف إرهابيا "أنصار الشريعة".
وقال المحامي رضا الرادوي، في مؤتمر صحافي، إن وزارة الداخلية خلال حكم حركة النهضة تباطأت في تصنيف التنظيم إرهابيا بعد اغتيال شكري بلعيد في السادس من فبراير عام 2013. واقتيل السياسي اليساري شكري بلعيد أمين عام حزب الوطنيين الديمقراطي، واحد أبرز المعارضين للحكومة التي قادتها حركة النهضة الإسلامية، إبان انتخابات 2011، بالرصاص على أيدي متشددين أمام مقر سكنه.

وتطالب النهضة بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كل الأحزاب ومن بينها قلب تونس، وتقول إن مهمة رئيس الحكومة المكلف هي تقوية الحكومة وليس تقوية المعارضة. لكن الفخفاخ قال إنه مصرّ على موقفه ويحاول إقناع النهضة بذلك.

ولا يجد موقف الغنوشي صدى بين الأوساط السياسية التي تعتبر أن تمسكه بمشاركة حزب قلب تونس في الحكومة القادمة ليس إلا محاولة لتغليب مصالح النهضة وخطتها.
وقال عدنان بن يوسف، أحد أعضاء فريق الفخفاخ، في تصريح لوكالة الأنباء التونسية، إن "خيار الفخفاخ يمثل في تكوين حزام سياسي متالف ومتناغم، انطلاقا من قراءة لتناحج الانتخابات الأخيرة، إضافة إلى تجارب الحكومات السابقة التي بنيت على تحالفات هشة، تسببت في إرباك عملها أو إسقاطها".

بينما قال محمد عبو أمين عام حزب التيار الديمقراطي، إن "حركة النهضة حزب لا يفكر في مصلحة تونس، وهي تريد أكبر عدد ممكن من الحقائق الوزارية حتى تتحكم في تسيير الحكومة القادمة".
وأوضح، في تصريح لإذاعة محلية خاصة ردا على تصريحات الغنوشي، قائلا إن "الحكومة التي تتكون من قلب تونس والتيار الديمقراطي وتحيا تونس والنهضة وغيرها، هي حكومة تناقضات ولن تكون لها القدرة على حل مشاكل البلاد".

ولم يكن اختيار الفخفاخ المسألة الوحيدة التي دفعت بالغنوشي إلى انتقاد سعيد، بل استنكر رئيس البرلمان عدم مشاركة رئيس الجمهورية في عدد من الفعاليات الدولية من بينها مؤتمر دافوس واجتماع برلين والمؤتمر الحواري المتوسطي بروما واصفا ذلك بـ"الخطأ".
وقال إن "الغياب عن المؤتمرات الدولية سينقص من رصيد رأس المال المعنوي لتونس".
وأضاف الغنوشي "تونس بلد صغير رأس مالها الثروات والثقافة والصورة الجميلة ويجب عليها ألا تغيب عن العالم".

كشفت الانتقادات التي وجهها رئيس البرلمان التونسي ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي لرئيس البلاد قيس سعيد، وهي الأولى من نوعها، فيما يتعلق باختيار إلياس الفخفاخ لتشكيل الحكومة المقبلة صحة التقارير الإعلامية التي تحدثت عن وجود توتر في علاقتهما ترتبط أساسا بمخاوف النهضة من سحب بساط الحكم من تحتها لصالح رئيس البلاد.

أفضل من إلياس الفخفاخ لكن سعيد لم يختار الشخصية الأفضل".
من جهة أخرى، حاول الغنوشي نفي وجود خلافات بينه وبين رئيس الحكومة المكلف.
وقال "فقط هناك اختلاف في الرأي في ما يتعلق بموضوع الإقصاء لأننا لا نحكم على حزب هو الثاني أن يكون في المعارضة"، في إشارة إلى حزب قلب تونس المستثنى من قائمة الأحزاب التي يتشاور الفخفاخ معها لتشكيل حكومته.

وقال رئيس البرلمان إن الحكومة المقبلة لن تنال ثقة البرلمان إذا لم يشارك فيها حزب قلب تونس، في ما يبدو أنه تصعيد للزمرة السياسية في البلاد. وكان إلياس الفخفاخ المكلف بتشكيل الحكومة، من طرف رئيس البلاد قيس سعيد، قد قال إنه سيشكل ائتلافا متجانسا مع قيم الثورة وإنه لا يرى أحزابا أخرى من بينها قلب تونس ضمن حكومته.

وحزب قلب تونس، الذي يقوده قلب الإعلام نبيل القروي، هو الفائز الثاني في الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر الماضي وهو صاحب ثالث أكبر كتلة برلمانية.
ومن شأن تصريحات الغنوشي أن تعرقل جهود تشكيل الحكومة التي قد تلقى نفس مصير حكومة الجملي الشهر الماضي.
وإذا فشلت حكومة إلياس الفخفاخ في نيل الثقة في البرلمان هذا الشهر، فمن الممكن أن يحل رئيس البلاد البرلمان ويدعو إلى انتخابات مبكرة مما قد يطيل أمد الأزمة الاقتصادية التي تصف بالبلاد.
وكان رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد قد قال إن إجراء انتخابات مبكرة ستكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد.

تونس - لم يستطع رئيس البرلمان التونسي ورئيس حركة النهضة، راشد الغنوشي، أن يخفي توتر علاقته برئيس الجمهورية قيس سعيد خلال حوار أجراه الأربعاء مع إذاعة محلية خاصة ليؤكد صحة الأخبار التي تداولتها وسائل إعلام محلية ودولية وأوساط سياسية خلال الفترة الماضية.
وسعى الغنوشي لإنكار ما يتم تداوله على نطاق واسع في تونس عن وجود خلافات غير معلنة بينه وبين الرئيس سعيد.

وقال إن "البعض يبحثون عن مستنقع مياه عكرة للصيد فيه ونشر الإشاعات حول علاقتي برئيس الجمهورية".
وتابع "لكن أؤكد أن علاقتنا على أحسن ما يرام حتى لو لم يختر مرشحنا لرئاسة الحكومة".



لكن الغنوشي لم ينجح في تبديد الشكوك بوجود توترات تشوب علاقته برئيس البلاد.
وسرعان ما تبين العكس بانتقاده لسعيد ولأول مرة بطريقة علنية عندما قال "إن اختيار الرئيس للفخفاخ لم يكن الأفضل".
وكان الرئيس سعيد قد كلف إلياس الفخفاخ بتشكيل الحكومة بعد عدم منح البرلمان التونسي ثقته لحكومة الحبيب الجملي الذي كان مرشح النهضة لهذا المنصب.
وقال الغنوشي "الأسماء التي اقترحتها على رئيس الجمهورية كانت

الجزائر تفتح على سلطات شرق ليبيا

من جهته، قال مسؤول بخارجية الجزائر صبري بوقادوم محادثات مع قائد قوات الجيش الليبي المشير خليفة حفتر في بنغازي الأربعاء، ضمن جهود الوساطة الجزائرية بين الطرفين المتنازعين في ليبيا.
وأفاد المكتب الإعلامي للمشير حفتر بأن الرجلين بحثا "آخر التطورات" في ليبيا بالإضافة إلى "دور الجزائر في دعم إعادة الاستقرار" إلى هذا البلد الذي تمزقه الحرب.
وأشاد المصدر بـ"الدور الإيجابي للدولة الجزائرية الذي يعمل على إيجاد حل للأزمة" في ليبيا.
وفي وقت سابق من اليوم نفسه، قالت "وزارة الخارجية" في الحكومة المؤقتة غير المعترف بها دوليا والمبنية عن البرلمان الليبي الذي يعمل من طبرق (شرق)، في بيان، إن "وزير الخارجية والتعاون الدولي بالحكومة الليبية عبدالهادي الحويج، استقبل ظهر الأربعاء، نظيره الجزائري صبري بوقادوم"، دون تفاصيل أكثر عن سبب الزيارة.

وضع خارطة طريق سياسية تنتهي بانتخاب مؤسسات شرعية. وكانت الجزائر عرضت الخميس الماضي في قمة برزازفيل استضافة "منتدى للمصالحة الوطنية" بين اطراف الأزمة الليبية، بحسب لجنة الاتحاد الأفريقي المكلفة بـ"إيجاد حلول" للنزاع.
ونقلت وكالة الأنباء الليبية التابعة لسلطات الشرق أن بوقادوم الذي يتراس وفدا هاما، استقبل من قبل عبدالله الثاني رئيس الحكومة المؤقتة بمدينة طبرق لـ"بحث العلاقات الثنائية والوضع الراهن".
وكانت الجزائر -التي تشترك مع ليبيا في حدود يبلغ طولها ألف كلم- المشاورات في الأسابيع الأخيرة محاولة للعمل من أجل تسوية سياسية لنزاع يهدد الاستقرار الإقليمي. وتشهد ليبيا البلد الذي يملك أكبر احتياطي نفطي بين دول القارة الأفريقية حالة من الفوضى منذ سقوط نظام الزعيم الراحل معمر القذافي في سياق ثورات الربيع العربي التي اندلعت في العام 2011 وتدخل عسكري بقيادة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

ومنذ أبريل 2019، تدور معارك على أسواق طرابلس بين ميليشيات تابعة لحكومة الوفاق التي تعترف بها الأمم المتحدة، وقوات الجيش الليبي بقيادة المشير حفتر الذي أطلق عملية عسكرية لتحرير العاصمة من سطوة هذه الميليشيات التي أغرقت طرابلس في فوضى أمنية.
ودخل وقف هش لإطلاق النار حيز التنفيذ في 12 يناير، وتبذل جهود لمحاولة تعزيزه.



لقاء مهم في بنغازي

إصلاح النظام الانتخابي المغربي مطلب ملح لتحسين الديمقراطية

وشدد رشيد لزرق، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، لـ"العرب"، على ضرورة تقييم المرحلة وفتح نقاش حول الإصلاح من أجل تجنب السقوط في خطأ صياغة نظام انتخابي على مقياس قوى سياسية يعينها تهدف من خلال تحالفات إلى الحفاظ على حكمها في اللعبة السياسية.
واقترحت قيادة حزب الاستقلال أن تتم مناقشة التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية ومن ضمنها: نمط الاقتراع والعتبة الانتخابية وتمثيلية النساء والشباب وتحديد عدد المقاعد البرلمانية والحملة الانتخابية، وكذلك تحسين العملية الانتخابية من سلطة المال والنفوذ.

وشدد رشيد لزرق، أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية، لـ"العرب"، على ضرورة تقييم المرحلة وفتح نقاش حول الإصلاح من أجل تجنب السقوط في خطأ صياغة نظام انتخابي على مقياس قوى سياسية يعينها تهدف من خلال تحالفات إلى الحفاظ على حكمها في اللعبة السياسية.
واقترحت قيادة حزب الاستقلال أن تتم مناقشة التشريعات المنظمة للعملية الانتخابية ومن ضمنها: نمط الاقتراع والعتبة الانتخابية وتمثيلية النساء والشباب وتحديد عدد المقاعد البرلمانية والحملة الانتخابية، وكذلك تحسين العملية الانتخابية من سلطة المال والنفوذ.



وتقول أوساط سياسية مغربية إن الطريقة القانونية المعتمدة حاليا لتحديد نصيب كل حزب من عدد المقاعد البرلمانية تخدم ممارسات سلبية من قبيل المحسوبية وتفشي الرشوة والفساد. وانتقد حزب الاستقلال عدم إقرار الحكومة، التي يقودها حزب العدالة والتنمية الإسلامي، لإجراءات تساهم في محاربة ظاهرة الفساد المتفشية. كما اتهم الحكومة بتغليب مصالح الأثرياء والشركات على حساب الاهتمام بمشاكل المواطنين.
ولفت نورالدين مضيان، رئيس كتلة حزب الاستقلال بمجلس النواب، إلى "وجود لوبيات متعددة ومتشعبة"، مضيفا أن التصدي للفساد يتطلب إرادة

محمد ماموني العلوي
الرباط - تعيش الأوساط السياسية المغربية جدلا كبيرا يتعلق بضرورة إدخال تعديلات على القانون الانتخابي مع استعداد البلاد لتنظيم انتخابات عامة خلال العام القادم، إذ تتعالى الأصوات المطالبة بتغيير نمط الاقتراع وكيفية تحديد عدد المقاعد البرلمانية وتعزيز أدوار الأحزاب والمؤسسات المنتخبة إلى جانب التصدي للتمويل المشبوه للأحزاب وللحملات الانتخابية.
ودعا نزار بركة الأمين العام لحزب الاستقلال، رئيس الحكومة المغربية سعدالدين العثماني، إلى التعجيل بإطلاق الحكومة جلسات حوار وتشاور مع القوى السياسية في البلاد من أجل إصلاح المنظومة الانتخابية.
وحذر حزب الاستقلال، الذي يعاني منها "حالة التزلزل والإجهاد" التي يعاني منها المشهد السياسي في البلاد. كما نبه إلى "مظاهر الأزمة السياسية والمشكلات الهيكلية والوظيفية للديمقراطية، ومحدودية أدوار المؤسسات المنتخبة في أداء مهامها الدستورية والتمثيلية والرقابية".
وكان العاهل المغربي الملك محمد السادس قد انتقد في وقت سابق ضعف أداء الأحزاب والمسؤولين الكبار معتبرا أنهم مسؤولون بالدرجة الأولى عن تعطل العديد من المشاريع التنموية بسبب انشغالهم في الصراعات السياسية.
وقال الملك محمد السادس، خلال افتتاح الدورة الحالية للبرلمان في أكتوبر الماضي، إن "المرحلة الجديدة تتطلب انخراط الجميع، بالمرزب من الثقة والتعاون، والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيدا عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات".

كما دعا حزب الاستقلال إلى فتح نقاش حول القوانين الانتخابية التي ستؤطر الاستحقاقات المنتظرة العام القادم ومن بينها الانتخابات المحلية والانتخابات مجلسي النواب والمستشارين.
واعتبر لزرق أن نمط الاقتراع الحالي القائم على النسبية مع أكبر الدقايا يساهم في إحداث عدم استقرار للحكومة، ويعجز عن إفراز أغلبية منسجمة قادرة على توفير الإسناد السياسي اللازم للحكومة، ويدفع نحو تحالف حكومي هش ومتقلب، كما يعطل تنفيذ البرامج الحكومية وبالتالي فتح الباب للتدخل من المسؤولية السياسية. وشدد على ضرورة فتح نقاش حول نمط الاقتراع قبل الانتخابات التشريعية القادمة.
ولفت إلى أن نظام الاقتراع النسبي مع أكبر الدقايا الحالي يفرض الطابع المشتت للبرلمان، إذ أنه يمكن كافة الأحزاب حتى لو كانت ضعيفة وهامشية من المشاركة والحصول على مقعد نيابي.